العدد (1794) السنة السابعة - الخميس (13) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

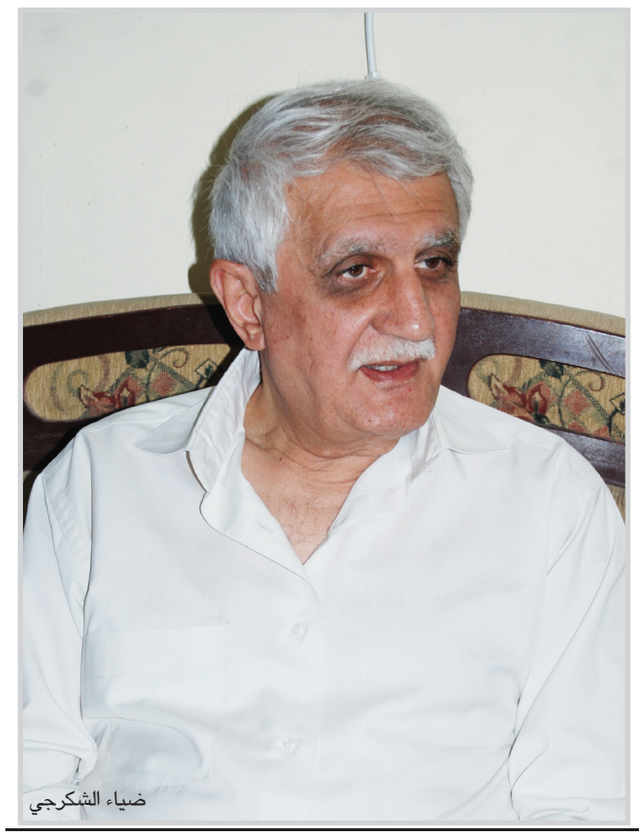
ضياء الشكرجي

### ذروة احترام الدين في عدم تسييسه

# ضياء الشكرجي لـ(المدى): من يمتلك الأغلبية في العراق يخشى من المشروع الوطني الديمقراطي

**سلطنا الضوء في الحلقة الأولى من حوار ضيف الخميس على التأريخ الشخصي له فضلاً عن دخوله في عمق محيط الإسلام السياسي وتأثيراته على المجتمعات الإسلامية ومساهماته في بناء أحزاب دينية لا تؤمن بالديمقراطية كنظام وإنما كآليات قابلة للتطبيق وأضاف الباحث (المهندس المعماري ضياء الشكرجي) بأن الثورة الإسلامية في إيران هي المساهم الأول لبناء توجهات تلك الأحزاب، وبين الشكرجي في الحلقة الثانية من الحوار أن التصورات الأمريكية حين عاشت الواقع العراقي وصلت الى قناعة بان العراق بحاجة إلى عمامة ليبرالية وهذا ما اتضح من خلال دعمها لبعض الشخصيات قبل انتخابات السابع من آذار الماضي حسب قوله، وأفصح الشكرجي بأن مسألة الطائفية والقومية أسس لها في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٨٢ برعاية أمريكية ولكن بإرادة عراقية مضيفاً أن الذي يمتلك الأغلبية في البرلمان هو الذي تبنى المشروع الطائفي وكان من المفترض أن يتبنى المشروع الوطني العراقي ما دام يمتلك الأغلبية وفيما يلي نص الحوار:**

حاوره : يوسف المحمداوي - تصوير / مهدي الخالدي

**على الرغم من عدم وجود المحاصصة في الدستور العراقي لكننا سرنا في طريقها اكثر من لبنان**

## التيار الديني الشيعي هو المهيمن

■ كيف تقيمون نتائج الانتخابات الأخيرة وإفرازاتها وهل لاحظتم ملامح تغيير ولو بسيطة؟

– ملامح تغيير بسيطة جداً لم تحقق ماكناً نصبو إغليه، ونحن كديمقراطيين ضمن الرؤية العلمانية الليبرالية أو سمها كما شئت نحن نتطلع إلى التغيير ولكن هناك فرق بين الطموح والواقع، وتوقعاتنا كانت تقول لن يكون هناك تغيير كبير، وإنما كنا نعتقد بأن سيكون هناك تغيير نوعي محدود يكون مقدمة لتغيير كبير في المرحلة المقبلة وللأسف حتى هذا لم يحصل لأن الناخب ذهب إلى صندوق الاقتراع وشعاره التغيير لكنه انتخب نفس الخيارات السابقة.

■ برأيكم أين الخلل؟

– هنا أريد أن أوضح مسألة مهمة جداً فأنا أدين الطائفيين السنة بشكل كبير لأنهم ارتكبوا أخطاء كثيرة، لكن الخطأ الأكبر ارتكبته الأحزاب الإسلامية الشيعية في تكريس الطائفية، لأنهم جاءوا بعقلية وروحية تقول نحن كنا مظلومين ومضطهدين طائفياً وموروس ضدنا الإقصاء والتهميش، وكان الدور سابقاً للطائفة الأخرى، والآن وتحت ظل الديمقراطية الجديدة يجب أن يكون الدور لنا، باعتبارنا نمثل الأغلبية الطائفية بدلاً عن الأغلبية السياسية، وحتى الآن أحزابهم هي أحزاب شيعية والحال ينطبق على الأحزاب السنية كذلك، لكن التيار الديني في الأحزاب السنية أصبح ضعيفاً، بينما التيار الديني في الأحزاب الشيعية هو المهيمن، والتيار الذي أقصده ليس تيار دين وإنما تيار لتسييس الدين، بل هو دين آخر طائفي، مع العلم أن الإسلام السياسي لا يجب أن يكون بالضرورة طائفياً، وانا لي دعوة وجهتها عام ٢٠٠٦ إلى حزبي الدعوة والحزب الإسلامي، وقلت لهم إذا كنتم ترغبون بإلغاء الطائفية بالفعل لماذا لم تتوحدوا في حزب إسلامي واحد وبالتالي تكونون قد ساهمتما بإلغاء الطائفية، ولكن برأيي أن الحزب الإسلامي يتميز على حزب إسلامي آخر لا بعنوان أنه ينتمي الى فقه أبي حنيفة أو فقه جعفر الصادق أو الشافعي وإنما هم ينقسمون إلى إسلامي إرهابي، وآخر متطرف من دون مرحلة الإرهاب وإسلامي متشدد مؤمن بالديمقراطية وفق رؤية وفلسفة شرعية.

■ هل الإسلامي المؤمن بالديمقراطية وفق رؤية وفلسفة شرعية موجود الآن في المشهد السياسي؟

– نعم موجود ولكنه يمثل ٥٪ من الإسلاميين الموجودين، وأنا أعتبر نفسي واحداً منهم، ولكن ماذا سيكون تأثير ٥٪ إزاء وجود ٩٥٪ من الأنواع التي ذكرتها ،وأنا مع احترامي للدين، اقول لماذا لم ترجع في كل شيء للإسلام مع ملاحظة أنه في كل قضية ذات بعد اجتماعي تجد عدداً هائلاً من الفتاوى وواحد منها فقط تجدها تلتقي مع رؤية مدنية أرضية وطبيعة بشرية وليست سماوية فلماذا لا نعود منذ البداية إلى مرجعية العقل، وإلى التجربة الإنسانية وهي التي تلتقي مع هذه الرؤى الفقهية المتعددة، وهذا هو الجوهر، فالجوهر هو الانطلاق من النزعة الإنسانية والعقلانية وعلى مبدأ النسبية، لأنه ليست هناك حقيقة مطلقة نهائياً فكل شيء متغير ومتحول في حياة البشر، وبالنسبة لي أن الله حقيقة مطلقة ومع ذلك اعتبرها نسبية.

■ كيف تؤمن بها حقيقة مطلقة وتعود لتعتبرها نسبية؟

– أنا أؤمن بها حقيقة مطلقة ولكن هناك غيري من الناس لا يعدوها كذلك، ومعي مجموعة من الناس يؤمنون بأنها حقيقة مطلقة ولكن حتى ضمن هذه الدائرة المتوافقة، هناك من لديهم فهم نسبي لأنهم بشر، فإذا كان يترتب على هذا الفهم أثر عملي فهناك دائما مسافة بين النظرية والتطبيق، والازدواجية موجودة عند الإنسان بنسبة أو بأخرى، أذن اين هي الحقيقة المطلقة في عالم الناس، هذه المطلقات إدعاء بالواقع،أما إدعاء كاذب أو متأت من عدم فهم وعبارة عن سطحية في الرؤيا.

## أمريكا دعمت العمائم الليبرالية

■ أمريكا هل لها مساهمة فيما حدث؟

– بالتأكيد لأمريكا دور فعال في هذا الأمر، لكن نبقى نحن السبب الرئيس، بل نحن المؤسسون لهذه الظاهرة، وأمريكا في تصوراتها بعد أن عاشت الواقع العراقي وصلت إلى قناعة بان العراق يحتاج إلى عمامة ليبرالية، وهذا الأمر تجلى بوضوح عندما قامت بضخ المال لبعض أصحاب العمائم الليبرالية، والقضية ليست كما يتصورها الأمريكان لأنه ليس من الضروري حكم العراق بعمة ليبرالية أو مرجع ليبرالي.

■ وهل هذه العمة الليبرالية موجودة الآن في العراق؟

– أعتذر عن الجواب، فهناك أشياء لا أريد ذكرها والعمل على مسألة معممين وغير معممين من قبل الأمريكان باتت بديهية واضحة، وبالنسبة لمسألة القومية والطائفية فهي ليست وليدة الحاضر لكونها تأسست في مؤتمر صلاح الدين في العام ١٩٩٢، وقبل تلك الفترة كانت أيضاً موجودة، نعم كان المؤتمر برعاية أمريكية، لكن برغبة وإرادة عراقية ربما بعضها مبرر تحت يافطة الخوف من التهميش، فالشيعة كانوا يقولون كنا مهمشين، وأنا في العام ٢٠٠٥ كنت عضو جمعية وطنية ضمن قائمة إصلاحية شيعية المرقمة (١٦٩) وقلت وأمام الجميع نحن لسنا بحاجة إلى مشروع شيعي، وإنما نحن بحاجة إلى مشروع وطني وديمقراطي.

وقلت لهم أيضاً ما دمتم أنتم تمثلون الأكثرية فلماذا تخشى الأغلبية من المشروع الوطني الديمقراطي، والمفترض أن الأقلية التي تمثل ١٠٪ هي التي لا تخشى في ظل الديمقراطية،فمن الأولى والأجدى في الأغلبية هي التي لا يجب أن تخشى من المشروع الوطني الديمقراطي، والغريب أنهم كانوا يصرون على طرح مشروعهم الطائفي، ولكنهم لم يفهموا ما طرحته فضلوا إلى الآن لا يفهمون ذلك، وأنا لا أقول بأن الطرف الآخر لا يمتلك الطائفية، فالطائفيون موجودون عندهم لكن إصرارهم على عدم تبني مشروع وطني عراقي هو الذي دفع الطرف الآخر باتجاه المشروع الطائفي أيضاً، وكان من المفترض على الطرفين أن يسحبوا البساط من تحت أقدام الطائفيين داخل قوائمهم أو على الأقل يحيدوهم في عملهم، حتى لا يعطى مبرر اعتماد المشروع الطائفي، فالكثير من الساسة لا يؤمنون بالطائفية فلماذا ندفعهم باتجاهها في ظل وجود بعض الشخصيات الطائفية؟

## ائتلافان شيعيان بامتياز

■ هناك شخصيات لا تؤمن بالطائفية لكنهم ضمن قوائم طائفية واضحة؟

– نعم موجودون،ولكن التخندق الطائفي تحت

> **أن الوسط السني تجاوز الطائفية والإسلام السياسي أكثر من الوسط الشيعي، لكن ما زال يراوح في تيار التوجه القومي العروبي العشائري**

مسميات أحزاب شيعية وسنية وهذه قائمة شيعية وتلك قائمة سنية، أصبح أمراً واضحاً وهو من تسيد المشهد في البلاد فوجدت تلك الشخصيات نفسها مضطرة إلى التقولب مع تلك القوائم، ومع احترامي لهما ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي كلاهما ائتلافان إسلاميان شيعيان بامتياز ومع احترامي لبعض العلمانيين وبعض الأخوة السنة الذين انضموا لهذه القائمة أو تلك، فهؤلاء كانوا مجرد شخوص لتزويق قوائمهم لغرض إيهام البعض بأنهم قوائم وطنية وليست طائفية.

■ من العلمانيين الذي تقصدهم داخل تلك القوائم؟

– مثلا لديك الآن المتحدث الرسمي باسم دولة القانون الأخ حاجم الحسني وحتى الناخب الذي ذهب إلى صندوق الاقتراع وقام بانتخاب ائتلاف دولة القانون أو قائمة الائتلاف الوطني العراقي هو بالأساس لديه ميل لاختيار قائمة شيعية إسلامية، فهو لم يذهب لاختيار العلماني أو السني الموجود في تلك القوائم، والدليل على ذلك أن حصول حاجم الحسني على مقعد جاء ليس عن طريق صندوق الاقتراع وإنما عن طريق المقاعد التعويضية، والناخب الذي لديه نزعة علمانية ذهب لاختيار القائمة العلمانية ان وجدت وينطبق الأمر كذلك على الناخب الذي لديه النزعة الطائفية السنية، فهو لم يذهب إلى قائمة شيعية حتى وإن وجدت فيها أسماء سنية لكونه يرفض هذا المبدأ أصلاً.

## الوسط السني تجاوز الطائفية..

## ولكن

■ لكن اغلب المناطق السنية اختارت أياد علاوي على الرغم من كونه محسوباً على الشيعة؟

– نعم هذا صحيح، وللإنصاف أقولها بأن الوسط السني تجاوز الطائفية والإسلام السياسي أكثر من الوسط الشيعي، لكن ما زال يراوح في تيار التوجه القومي العروبي العشائري، ولم يستطع أن يتحول إلى تيار علماني، ومع ذلك أنه أهون من التيار الطائفي، والذي يقول أن هاتين القائمتين وأقصد ائتلاف دولة القانون والوطني العراقي غير طائفيتين فهو واهم وعلينا الانتباه إلى أمر مهم أن تيار الطائفية يجب أن لا يفسر بالضرورة بأنه التعصب ضد الطائفة الأخرى، وثقافة الكره، وإنما القصد هو الانغلاق على طائفة واحدة، بمعنى آخر هو انغلاق قائمة أو حزب معين على طائفة واحدة.

■ ما صورة الائتلاف التي تراها من وجهة نظركم تخدم البلد أكثر من غيرها؟

– أنا منذ البداية وبعد ظهور نتائج الانتخابات أعلنت رأيي وبعدة مقالات أن مصلحة العراق هي في تحالف ائتلاف دولة القانون مع القائمة العراقية، وما زلت أدعو إلى ذلك.

■ ما هي برأيكم المعوقات التي حالت دون حصول ذلك التحالف؟

– باعتقادي الأسباب الرئيسة هي حساسيات شخصية بين الزعيمين أياد علاوي والمالكي.

■ ألا يعد هذا الأمر مجانباً لمصلحة وطن وشعب.. أقصد تغليب العلاقات الشخصية على المصلحة الوطنية؟

– ربما، ولكن مع تحفظي على اتهامهما. لكن الأمر هكذا يبدو،فمثلا الرجل علاوي ذكر بأنه طلب أكثر من مرة لقاء مع المالكي ولم تتحقق هذه الفرصة، وأنا لا أستطيع اتهام المالكي فقط، فمثلا نجد علاوي يتناغم عاطفيا في أغلب تصريحاته مع أطراف إسلامية أكثر تشدداً وتطرفا من حزب الدعوة، فالرجل لديه مشكلة مع حزب الدعوة.

وهي مشاكل شخصية مع بعض رموز وشخصيات في حزب الدعوة.

## الدعوة عمل على إقصاء علاوي

■ لا توجد لدى علاوي قنوات عمل مشتركة مع الدعوة فما هي أسباب ونوعية تلك المشاكل؟

– لأنهم عملوا على إقصائه عندما نصب رئيساً للوزراء في الفترة الانتقالية، وبذلوا جهداً كبيراً في إبعاده عن ذلك المنصب، واعتقد أن ذلك هو السبب الرئيس.

■ برأيك من هي القائمة الأقرب لبناء مرتكزات المشروع الوطني بعيداً عن التخندقات التي ذكرتها؟

– برأيي الشخصي وبصراحة أقولها أنه لا توجد قائمة تلبي التطلعات والطموح، لكن القائمة العراقية هي الأقرب إلى المشروع المدني الوطني، نعم أنها لا تمثل هذا الاتجاه لكنها الأقرب، وبتعبير آخر أن في القائمة هناك أسماء كثيرة تمثل هذا الاتجاه.

■ لو افترضنا تحالف العراقية مع الائتلاف الوطني بتصوركم ماذا يمثل هذا التحالف؟

– أنا لست مع هذا التحالف، لأن الائتلاف الوطني فيه تيارات إسلامية شيعية، أنا أعتبرها أكثر تشدداً وربما لا أريد اتهامها ولكني أجدها هي الأقرب في القبول بالنفوذ الإيراني، ولأقولها بصراحة أن الذين تربطهم علاقات مع إيران رفضوه لكونه لديه حساسية ضد النفوذ الإيراني في العراق، وأنا اعرفه شخصياً،أما الآخرون أنا لا أقول بأنهم عملاء لإيران ولكنهم يتسامحون ويتناغمون بسبب العواطف المذهبية دفعتهم باتجاه القبول بالوجود الإيراني والتعايش معه، ولا يجدون حساسية تجاه هذه المسألة.

## المالكي ضحية تيارين كلاهما مرفوضان

■ برأيك ما أسباب رفض شخصية المالكي من قبل إيران كما أشرت وكذلك هو مرفوض من المحيط العربي؟

– المشكلة أن المالكي ضحية تيارين كلاهما مرفوضان، التيار الاول الذي يرغب في النفوذ الايراني الذي يرفضه المالكي، وكذلك المحيط العربي يرفضه لأنه وقف موقفاً شديداً ومتصلباً ضد البعث وعودته، وان كانت هي مزايدة وأعدها قضية مفتعلة من قبله ومبالغ فيها.

■ لكن القضية ليست من ابتكار المالكي فالدستور واضح في ذلك وكذلك هناك هيئة المساءلة والعدالة هي الجهة المنفذة؟

– نعم، أنا معك ولكن المالكي قام بتصعيد وتأجيج هذه القضية، وكذلك تصعيد المواجهة مع القائمة العراقية برفع شعار ضدها باعتبارها وحسب تصريحاته باتهام غير مباشر بأنها الطريق لعودة البعثيين للسلطة.

وحتى حين أفرزت النتائج فوز القائمة العراقية صرح وقال بأن هناك مؤامرة شاركت فيها الدول العربية وكذلك المفوضية بعد اتهامها بصورة مباشرة وكذلك علاوي لعمل انقلاب بعثي، وهذا كلام غير واقعي وفيه توتر ولا يمت للسياسة بصلة، وهناك تصريحات أيضاً من بعض الشخصيات في العراقية غير واقعية مثل تصريحات الهاشمي والمطلك، وأنا كتبت حينها مقالاً قلت فيه لا للبعث ولا للإسلام السياسي. كلاهما يمثلان خطراً على المشروع الديمقراطي، لا يمكن القبول بهذا على حساب الآخر، أنا لا أقول أن القائمة العراقية تخلو من البعثيين وحتى من المقربين للمالكي هناك بعثيون.

■ يعني تلك الشخصيات في قائمة ائتلاف دولة القانون؟

– كلا ليست في القائمة الانتخابية وإنما في الأجهزة الخاصة ونحن نعرفهم تماماً، فلماذا هذه الازدواجية في التعامل مع البعثيين.

## الخيار الأفضل

■ ما رأيكم بالاحتمال الذي يقول بأن ائتلاف دولة القانون والعراقية والتيار الصدري سيشكلون تحالفاً ثلاثياً؟

– أنا أعد هذا الخيار والاحتمال بالمرتبة الثانية، ولكن خيار ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية هو الخيار الأول، لأنهم سيشكلون (١٨٠) مقعداً في البرلمان.

■ لكن انتخاب رئيس الجمهورية الذي سيكلف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة يحتاج إلى ٢١٦ صوتا؟

– الدستور نعم ذكر ذلك لكنها من حيث الواقع غير ملزمة في التصويت الأولي إذا لم يحصل على الثلثين، ففي التصويت الثاني في ظل وجود أثنين من المرشحين الذين حصلوا على أكثرية في الأصوات، يجري التنافس بينهما وأي واحد منهما يحصل على الأكثرية في الأصوات خارج مسألة الثلثين سيكون رئيساً للجمهورية، فالعراقية مع دولة القانون مع التحالف الكردستاني برأيي هو التحالف الأمثل لقيادة البلد.

## سرنا في طريق اللبننة أكثر من لبنان

■ العراق برأيك هل سيتخلص من توزيع المناصب على ضوء المكونات والطوائف كما هو حاصل في لبنان؟

– نحن وعلى الرغم من عدم وجودها في الدستور العراقي لكننا سرنا في طريق اللبننة أكثر من لبنان، فما المانع أن يكون رئيس الوزراء كردياً أو تركمانياً أو رئيس الجمهورية عربياً وفق السياقات الدستورية؟ وإذا كان هناك اعتراض على وجود علاوي بمنصب رئيس الوزراء فليكن البديل عنه رافع العيساوي، نعم الشيعة أغلبية ولكن

> **العراقية مع دولة القانون مع التحالف الكردستاني برأيي هو التحالف الأمثل لقيادة البلد. المهم هو كسر التقليد والابتعاد عن المحاصصة لبناء مرتكزات وطنية ثابتة وفق الفهم الديمقراطي**

هذا لا يعني بأننا لا نعمل وفق نظرية الأغلبية السياسية. المهم هو كسر التقليد والابتعاد عن المحاصصة لبناء مرتكزات وطنية ثابتة وفق الفهم الديمقراطي.

## حزب الدعوة قوي ومهيمن

■ انتميت إلى حزب الدعوة ثم خرجت منه، كيف تنظر الآن إليه في ظل الانقسامات التي حصلت فيه، مثال ذلك تيار الإصلاح، حزب الدعوة تنظيم العراق، حزب الدعوة الذي يقوده المالكي؟

– حزب الدعوة موجود وهو مهيمن وقوي في الكثير من مواقع الدولة، هناك أكثر من مئة مستشار اغلبهم من حزب الدعوة، القائمون على قائمة دولة القانون هم من قياديي حزب الدعوة، وحزب الدعوة أكثر مقبولية من الأحزاب الإسلامية الأخرى، لكونه الحزب الوحيد الذي لا يمتلك ميليشيات ، وهي مسألة مهمة جداً ولأنه نوعاً ما بعيد عن التطرف. ومعتدل في طروحاته.

## حزب الدعوة تنظيم العراق متطرف

■ هذا بالنسبة لحزب الدعوة الذي يقوده المالكي، كيف تنظر الى حزب الدعوة تنظيم العراق؟

– برأيي ان حزب الدعوة تنظيم العراق حزب متطرف وبمعنى هذه الكلمة ، إيديولوجي بشكل غير معقول، واحتمال ولاءهم لإيران موجود، ولديهم إيمان إيديولوجي بالدولة الإسلامية، فالديمقراطية اضطروا إليها اضطراراً بل مكرهين لأنهم لا يؤمنون بشرعيتها والغريب أن قياديي ذلك التنظيم يصرحون للإعلام ان القائمة العراقية غير ديمقراطيين تحت ذريعة مطالبة تلك القائمة بعودة حزب البعث، وأنا أقول لهم انتم أيضاً غير ديمقراطيين وتطالبون أيضاً بتكرار مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق.

وإذا كان بمقدوركم قراءة بواطن الآخرين وتقولون بأنهم ينوون إعادة حزب البعث، فدعوني اقرأ لكم بواطنكم أيضاً فأنتم تخزنون إعادة مشروع دولة ولاية الفقيه، وليس مشروع الدولة المدنية، فمن كان بيته من زجاج عليه ان لا يرمي بيوت الناس بالحجر، فالديمقراطية لا تعني الآليات فقط، وإنما نظام، أي لا تعني الانتخابات فقط والآليات الأخرى، فالانتخابات جاءت بهتلر والأحزاب الإسلامية المتطرفة في الجزائر جاءت عن طريق الانتخابات، حزب دباحين وكذلك حماس، فكل هؤلاء لا يؤمنون بالديمقراطية، فهؤلاء واقصد الدعوة تنظيم العراق لو توفرت لهم فرصة الحكومة سيبرقعون النساء ويمنعون الحريات، سيحرمون الموسيقى والغناء ، الحفلات، سيجرمون الفكر النقدي، الآن هم يملكون جزءاً بسيطاً في السلطة فتصور كيف تصبح الحالة لو سيطروا على السلطة بالكامل؟

## طاعة المرجع واجب شرعي

■ برأيك هل اعضاء وممثلي الاحزاب من التيارات الدينية باستطاعتهم التعبير عن ارائهم بعيداً عن مرجعياتهم؟

– أبدا هذا شيء غير ممكن، فالنسبة لهم طاعة الزعيم واجب شرعي ولا يجوز الخروج عن طاعته.. وهذه مشكلة فمثلا في حزب الفضيلة المرجعية هي من تحل الأمانة العامة وتنصب أميناً عاماً للحزب وهكذا، وهذا ما ينطبق على التيارات الأخرى وكل من يؤمن بولاية المرجعية فقد استبدل ولاية الفقيه بولاية المرجعية، فأمر المرجع ملزم، القيادي الذي أفضل عدم ذكر اسمه وهو في الائتلاف العراقي الموحد أثناء انعقاد إحدى جلسات الجمعية الوطنية السابقة قال: (لو أمرت المرجعية بحل الجمعية الوطنية ، سنقوم بحلها فورا)، فالذي يعمل بحدود هذا الفكر كيف يستطيع بناء مستقبل دولة مدنية ديمقراطية، نعم أنا مع احترام رأي المرجع إذا كان داعما ومفيدا ، لكن هو مواطن من المواطنين لم ينزل عليه الوحي.

## طبقنا ولاية الفقيه غير المكتوبة

■ لكن للمرجعية مواقف معروفة بدعم العملية السياسية واحتواء الكثير من الأزمات.

– نعم لها مواقف جيدة لا يمكن نكرانها، لكن تدخل المرجعية في العملية السياسية يتعارض مع مبدأ الدولة الديمقراطية والمدنية، فإذا كان رأيه غير ملزم والقصد منه النصح هذا الأمر لا غبار عليه، ولكنه اذا كان ملزما ، وحتى لو كان رأياً صائباً فأنا ضد العمل بهذا المبدأ، لأن الصواب شيء نسبي، فأنا كسياسي هل امتلك الحق بالقول أنني لا اتفق مع المرجع بالقضية الفلانية؟

ينبغي ان امتلك الحق، لكن حتى العلمانيين الذين لا يؤمنون بولاية المرجعية السياسية هم لا يستطيعون معارضة رأي المرجع وهذه مشكلة، ونحن بهذه الحالة نطبق ولاية الفقيه غير المكتوبة، أنا قد لا اتفق مع رأي المرجعية بعدة مواقف.

■ مثلا...؟

– أنا اختلف في مسألة توقيت موعد الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥، فأنا أراها كانت غير مناسبة وكذلك دعم قائمة معينة مغلقة على مذهب واحد، وبطائفية سياسية، فهذا الأمر أعده خطأ، هو يراه صحيحاً ومن حقه ذلك، لكنها ليست بالضرورة رؤية مقدسة وغير قابلة للنقد.

وأنا قلت هذا عندما كنت إسلاميا، وأؤمن بالإسلام السياسي والديمقراطي، أنا أكن كل الاحترام للمرجعية، ولكن اذا ما أرادت ان تتدخل عليها ان تنشر وعيا بين جماهيرها ومقلديها وبين الذين يحملون رؤيا مقدسة عنها مفادها بأن رأي السياسي ليس مقدساً ولا يمثل الحقيقة المطلقة، ولا يصدرون فتاوى دينية ملزمة تحاسبون عليها يوم القيامة بين يدي الله تعالى شأنه ويدخل النار من يعصيني.

## ذروة احترام الدين في عدم تسييسه

■ المدى التقت بحوار مع سماحة آية الله حسين الصدر قال فيه: "من سيس الدين فقد أهانه" هل أنت مع هذا الرأي؟

– نعم هذا مؤكد، وأنا ماثلت هذا الشعار في حملتي الدعائية للانتخابات حين رفعت شعار "ذروة احترام الدين في عدم تسييسه"

■ أنت شاركت في الانتخابات مع ائتلاف وحدة العراق ولم تحصل على شيء هل كنت تتوقع لهذه القائمة برغم حملتها الانتخابية هذه النتائج المخيبة للآمال؟

–أبداً لم أتوقع هذه النتائج وكنت متفائلاً جدا، واعتقدت بأننا سنحصل على أربعة مقاعد في الأقل في بغداد، وأنا من ضمن الأربعة.

■ على ضوء ماذا دخلت الانتخابات في ظل قائمة ائتلاف وحدة العراق؟

– لكونه ائتلافاً غير طائفي لا سنياً ولا شيعياً، وكذلك عدم اعتماده مبدأ تسييس الدين.

## الشيوعيون الأقرب لتوجهاتي

■ وهذه التوجهات موجودة أيضاً في قائمة اتحاد الشعب مثلا فلماذا لا تنظر إليها؟

– بالنسبة للشيوعيين، وقائمة اتحاد الشعب كانت الأقرب لتوجهاتي،ولكني ومن خلال قراءتي للواقع وجدت عدم توفر الفرصة لي في تلك القائمة وأنا أعد الحزب الشيوعي من الأحزاب العراقية العريقة والوطنية وأغلبهم أصدقائي، لكن وجدت القائمة على الرغم من تسميتها باتحاد الشعب لكنها قائمة حزبية أكثر من كونها منفتحة وفرصها في التنافس ضعيفة.

■ لكن فرص ائتلاف وحدة العراق أيضاً كانت ضعيفة؟

– نعم تبين ذلك ولكنها حصلت على أربعة مقاعد في عموم العراق، وفي بغداد لم تحصل على أي مقعد ولا أخفيك أنا في الواقع كنت أظن بأن فرصتي هي أفضل بكثير من عدد الشخصيات التي حصلت على مئات الآلاف من الأصوات أنا لا أعرف كيف حصلوا عليها لكنهم على كل حال حصلوا عليها، مع تأكيدي بأن الرشد السياسي في المجتمع العراقي لم يتحقق، وهذا ليس بالعيب على العراقيين، لأنهم حققوا وعياً سياسياً أتصور بصورة أسرع مما كنا نتصورها، ولكنه لم يتحول الى موقف ثابت ولكنه في بدايات الوعي، فتصور شعباً لم يخض أية تجربة ديمقراطية في تاريخه،تاريخ العراق كله دماء ،عمليات قتل وتدمير وإرهاب ولم نلحظ في الدولة الحديثة ديمقراطية حقيقية، كانت هناك محاولة في النظام الملكي كان من الممكن من خلالها أن نتحول إلى نظام ديمقراطي، مع رفضي تماماً للنظام الملكي لكونه نظام وراثة سلطة، النظام الجمهوري الأول كان تجربة وطنية وليست ديمقراطية ربما لقصر عمر ذلك النظام لم تتح له فرصة تحقيق الديمقراطية، واصلا نحن لدينا ثقافة الشخصنة، الرمز، القائد، الزعيم وحتى يتحول توجهنا بمسألة رفضنا للعنف إلى حالة وجدانية ومتى ما تحول قبولنا بالرأي الآخر إلى حالة عامة ورفض إيديولوجية الإقصاء للآخر حينها نقول وصلنا لمرحلة النضج الديمقراطي، وربما نحتاج إلى عدة دورات نيابية للوصول إلى تلك المرحلة.

## تشكيل الحكومة قد يتأخر إلى آب

■ برأيكم متى تتشكل الحكومة؟

– نحتاج الى فترة زمنية وقد نصل إلى تموز أو حتى آب وقضية تشكيل الحكومة غير محسومة وأتمنى على جميع السياسيين الإسراع في تشكيلها لكون التأخير ليس في مصلحة الوطن والمواطن.

■ على ضوء تصريحاتك التي يعدها البعض بالجريئة والمشاكسة، هل وصلتك تهديدات من أطراف معينة؟

– كنت في السابق أخشى مثل تلك التهديدات، ووصلت لي بعض التحذيرات وعندما سافرت الى ألمانيا في العام ٢٠٠٦، كسفرة وليس من أجل البقاء تم الاستيلاء على شقتي في المنطقة الخضراء، واعتدي على سيارتي وأغلق تلفوني الخاص بشكل غير طبيعي، وأبلغت من سياسي كبير في العام ٢٠٠٦ وهو قائد لقائمة كبيرة ومعروفة بأن لديه معلومات دقيقة وموثوقة بأنني مستهدف ما اضطرني للبقاء في ألمانيا ليس خشية من التهديد فقط ولكن لكوني لا أمتلك السيولة النقدية لشراء أو تأجير دار سكن لي ولعائلتي. أما الآن فأنا اشعر بالاطمئنان بعد انتهاء موجة الاغتيالات نوعاً ما، وما أتحدث وأصرح به هو رسالة يجب أن يواضب عليها الجميع لأن صوت الحق والمصارحة مطلوب جداً في هذه المرحلة فجميع الظواهر السلبية يجب الإعلان عنها وتحويل الأمر الى ثقافة عامة.

ضيف الخميس مع المحرر